

ابراهيم الامين

الشرق الجديد

ينشغل المتنازعون في البحث عن أسباب للتدخل الروسي الكبير في سوريا. لكن العمل يتواصل، بدأب، بين خبراء من روسيا وإيران وسوريا والعراق وحزب الله، والحديث يدور حول خطط تتعلق بالواقع الميداني في كل من سوريا والعراق. وإذا كان الموقف العام، عربياً وإقليمياً ودولياً، من الحكم في العراق لا يطابق الموقف من الحكم في سوريا إلا ان التحالف الجديد، يتعامل مع الواقع في دمشق وبغداد في سياق واحد، وفي مواجهة عدو واحد، رغم اقرار الجميع بوجود حساسيتين. السياق الواحد، والحقيقة الواضحة، هي ان التحالف الجديد، طوعاً أو غصباً، ووفق منظوره ومصالحه أو وفق طموحات حلفائه، يجد نفسه ملزماً بالعمل على حماية الوحدة السيادية لكل من العراق وسوريا. ومن دون مداورة، يعمل هذا التحالف لتثبيت الحلفاء في مواقع النفوذ داخل الدولة والمجتمع في البلدين المتجاورين. ومن يفهم معنى التنسيق ووحدة العدو في البلدين، يعرف ان معزوفة «الدولة المفيدة»، أو «الأقاليم المناسبة»، لا تسكن



استعدادات تحالف (1+4) تمهد لنماذج مختلفة من المواجهات الميدانية

خصوم الدولة في سوريا والعراق يقتربون من لحظة خسارة الهدوء في بلادهم



الا في عقول من يسعى الى تقسيم سوريا والعراق من الأعداء، او في عقول من تعب من الأصدقاء. وتكفي مراجعة الخارطة، وتبيان متطلبات ضرب دولة الارهاب، حتى يتبين لمن يرغب، ان الامر لا يكتمل الا باستعادة حكومتي دمشق وبغداد كامل السيطرة على كل الشرق السوري وكل الغرب العراقي، كما ان مشروع حماية العاصمتين والمدى الحيوي، يفترض سيطرة كاملة للتحالف على جنوب سوريا وعلى شمالها، كما أن حماية السلطة المركزية في بغداد، تحتاج إلى محاصرة الشطط الكردي المتناقض مع مصالح الشعبين السوري والعراقي. المعركة التي بدأ فصل جديد منها تستهدف، في مدى غير بعيد، استعادة السيطرة المركزية على كامل الاراضي في سوريا والعراق. وهذا يعني، ببساطة، انه الى جانب ما يجري الاعداد له ميدانياً، فان الخطاب السياسي، كما السياق الاجتماعي - الاقتصادي للمعركة، يستدعي، مرة جديدة، التخلي عن النزعة الاقصائية الموجودة عند الحلفاء كما عند الخصوم. حروب كالتي تشهدها سوريا والعراق، يتداخل فيها الاهلي مع الوطني، ويشارك فيها اهل البلاد والجوار والقوى النافذة في الاقليم والعالم. وفي هذه الحال، تظهر علامات انقسام اجتماعي

على خلفيات كثيرة، ابرزها، اليوم، العنصر الطائفي والمذهبي، المستند، حكماً، الى ثقافة دينية تقوم على مبدأ الخوف المتلازم لمبدأ الاقصاء. وفي هذه الحالة، يتراجع الخطاب التشاركي، وتصبح الهوية الوطنية الجامعة كلاماً تزين به خطابات القادة والزعماء، لكن في حالة سوريا والعراق، حيث الانقسام على اشده، وحيث يواجه المدافعون عن وحدة البلدين، الاستعمار الجديد، ستظل الحاجة قائمة، يوماً بعد يوم، الى الهوية العربية، ولا شيء غير الهوية العربية. ومن لديه وصفة اخرى فليعرضها على الناس.

ما يجري اليوم، في سوريا والعراق واليمن وليبيا، يقدم لنا ما يكفي من الدروس حول صعوبة الانفصال، او نشوء فدراليات انعزالية. حتى التجربة الكردية بالاستقلال تقوم على تبعية عمياء لخارج قوي، بدت هشّة عند اول هجوم لـ «داعش» باتجاه اربيل. ومن يريد المزيد من النماذج، فنحن في لبنان نقدم خبرات ستة عقود من التقاتل على خلفيات انقسامية ونزعات انعزالية. فلا النظام الطائفي بنسختي الـ 43 والـ 90 نجح في لم الشمل، ولا الاستعانة بالخارج فرضت واقعاً ثابتاً.

في المستقبل من الايام، سنشهد وتيرة جديدة للمواجهات الميدانية في سوريا والعراق. وسيكون الجميع امام حقائق من نوع مختلف. ولن يكون في مقدور احد، ويا للاسف، الاكتفاء بحمل عداد الضحايا والخسائر، بل سيضطر الجميع الى القيام بما يراه مناسباً له.

تحديات جديدة باتت امام التحالف المعادي، من المجموعات الارهابية في سوريا والعراق، الى دول الاقليم، في تركيا ودولة العدو، الى امارات وممالك القهر في الجزيرة العربية، وصولاً الى الغرب نفسه، بوجهيه الاوروبي والاميركي. كل هؤلاء، لن يكون في مقدورهم اليوم الاكتفاء ببيانات وخطب ومواقف ودبلوماسية بائسة. حتى المشاركة العملائية ستلزمهم بأثمان مباشرة، وكل من يبعث برصاصة الى سوريا، عليه ان يتحسّب لارتداداتها على بلاده وشعبه مباشرة. وبالمناسبة، فان هذا التحدي، يشمل أيضاً روسيا وإيران، كما حزب الله في لبنان، لكن الفرق، ان داعمي خصوم الدولة في سوريا والعراق، كانوا ينعمون طوال الفترة السابقة، بهدوء بات اليوم في طريقه الى الانتهاء.

ليس في محورنا من يعد بالعجائب، ولا بعضاً سحرية، لكنه تحالف يدرك ان عليه وضع كل طاقته في معركة فاصلة. وان تكامل الجهد بات رهن آليات عمل مختلفة عن السابق. وثمة استعدادات جدية، فيها الكثير من الروية، وفيها الحذر والتحفظ، لمنع الوقوع في اوهام او فخاخ. وهو امر يحتاج الى امكانات ضخمة للغاية، والى وقت وتضحيات. وسنكون امام تجارب ميدانية مختلفة عما عرفناه سابقاً. اما الهدف، فهو إحداث تغييرات جذرية في المشهد الميداني في كل سوريا والعراق، في سياق بناء الشرق الجديد... هو الشرق الجديد الحقيقي، سواء ربحنا المعركة ام خسرتها!

تقرير

السلح النووي إلى حزب الله؟

يحيى دبوقة

كان لافتاً تهديد رئيس الحكومة الاسرائيلي بنيامين نتنياهو، في مقابلة مع شبكة «سي أن أن» الاميركية أمس، بأن إسرائيل ستتحرك إذا حاول أحد استخدام الاراضي السورية لتفريب «سلح نووي» الى حزب الله.

لا يخلو التصريح من خطأ في التعبير ارتكبه نتنياهو، إذ كان يقصد بـ «النووي» سلاحاً استراتيجياً نوعياً. مع ذلك، فهو يعبر عن واقع حال حزب الله وسلاحه، برغم ان الأخير يتواضع في الاقرار بما آلت اليه قدراته، إذ لم يبق امام الحزب الا التزود بالسلح النووي ليضيفه الى ترسانته. بعدما أقر نتنياهو نفسه، من على منبر الامم

المتحدة الخميس الماضي، بأن منظومات دفاع جوي متطورة من نوع «اي اس 22» باتت في حوزته، إضافة الى صواريخ أرض - أرض دقيقة ومدمرة (فاتح 110 بأنواعه)، وصواريخ «ياخونت» الروسية القادرة على استهداف السفن البحرية عن بعد، إضافة الى طائرات هجومية من دون طيار قادرة على اصابة اي نقطة في اسرائيل.

مع ذلك، يمكن اعتبار اقرار نتنياهو ذا دلالات على تغير ميزان القوة بين الجانبين منذ زمن، إذ هددت تل ابيب في الماضي، ولا تزال، بأنها لن تسمح بتجاوز خطوط حمر وضعتها للساحة السورية، وفي مقدمها منع نقل سلاح نوعي الى حزب الله. وهي شنت، في السنوات الماضية، عشر هجمات على الاقل ضد قوافل قالت انها تنقل نوعاً

كهذا من السلاح الى الاراضي اللبنانية. ومع تصريح نتنياهو بات بالامكان القول ان اسرائيل لم تكن تعمل على منع انتقال الاسلحة النوعية الى الحزب، بل كانت تعمل على منع تراكمها وزيادتها عما هو موجود اساساً في حوزته. وفي السابق، ايضاً، قيل الكثير اسرائيلياً عن اسباب منع انتقال «الكاسر للتوازن» الى حزب الله. الا ان تداعيات انتقال السلاح النوعي باتت محققة، وتحديداً ما يسميه الاسرائيليون تقلص حرية عمل سلاح الجو في الحرب المقبلة في السماء اللبنانية، وايضاً الخشية من استهداف السفن الحربية وفرض حصار بحري على الموانئ الاسرائيلية، وايضا حجم تدمير هائل من شأنه ان يخرج قواعد سلاح الجو والمنشآت

الحيوية من الخدمة... كل ذلك بات محققاً. وفي العادة يقول الاسرائيليون ان حزب الله «يحاول» ادخال هذا النوع او ذاك الى لبنان، وفي حال نجاحه فإن تداعياته اخطر من قدرة اسرائيل على التحمل. تصريح نتنياهو انهى كل هذه المواربة، وافر بما لم ترد اسرائيل ان تقر به طوال السنوات الماضية. والأهم في اقراره الاخير، وفي تصريحه «النووي»، انه بات في الامكان ان نفهم، اكثر، احد اهم اسباب منع نشوب الحرب الاسرائيلية المقبلة ضد لبنان. وبات بالامكان ان نفهم اكثر مقولة تل ابيب عن «الردع المتبادل» و«الدمار المتبادل»، ومستوى الخشية من «العتمة المطلقة» في المدن والمستوطنات الاسرائيلية... الصورة باتت اوضح بكثير.

أعمال الشركة توسعت كثيراً خلال العقد الماضي، وارتفع عدد مشركيها وموظفيها، وباتت في حاجة الى مقر أوسع لها. وزارة الاتصالات تقرّ بضرورة نقل مبنى الشركة، وطلبت منها إيجاد خيارات أخرى. امتثلت الشركة لـ «أوامر» حرب، وبعثت برسالة قبل نهاية عام 2014 إلى مالك «كاسبايان»، تبلغه فيها نيتها فسخ العقد ابتداءً من أيلول 2015. وبناءً على ذلك، هدّد المالك باللجوء إلى القضاء، مطالباً بدفع قيمة كامل العقد (إيجار 7 سنوات إضافة إلى ما تقاضاه عن السنوات الثلاث الماضية). «تقريش» ما جرى، بناءً على أوامر حرب، يعني أن على الدولة أن تتعامل مع كل المبالغ التي دُفعت في إطار صفقة «مبنى كاسبايان» - وما سيُدفع للتسوية «الحبّية» - كخسارة من دون أي مقابل. وسيكون على الشركة عقد صفقة جديدة، وتدفع ما ينبغي دفعه لقاء تجهيز مبنى جديد وتكاليف النقل، ما يرفع قيمة الاموال المهدورة إلى نحو 30 مليون دولار. في هذا الوقت، عيّنت شركة «زين» مديراً جديداً لـ «تاتش»، هو الاسترالي بيتر كالياروبولوس. الاخير وجد ان الصفقة خاسرة، وحملت الخزينة مبالغ لا منطوق في إهدارها. فابلغ وزارة الاتصالات، بحسب مصادرهما، اقتناعه بان بدل التسوية مع مالك مبنى «كاسبايان» يكفي لاستئجار مقر جديد لنحو 4 سنوات. فابن المنطق في دفع مبلغ للمالك بلا مقابل، ثم استئجار مبنى جديد، والاستمرار في دفع بدل إيجار المقر الحالي؟ وبناءً عليه، اقترح على الوزارة العودة إلى العقد مع مالك «كاسبايان»، ونقل مقر الشركة إليه، ما دام ما أنفق قد أنفق، واختيار مبنى جديد سيحمل الخزينة تكاليف إضافية.

لكن وزارة الاتصالات رفضت اقتراح كالياروبولوس، وجدّدت طلبها البحث عن خيارات جديدة، رغم ما يعنيه ذلك من خسائر جديدة للخزينة العامة. وعندما سألت «الأخبار» مصادر الوزير حرب عن هذه القضية، نفت في البداية وجود المبنى من أساسه؛ ثم عادت وأقرت بالقضية، متحدّثة عن أن المشكلة هي في حالة المبنى نفسه. لكن مصادر في وزارة الاتصالات أكدت لـ «الأخبار» أن حرب أبلغ فريق عمله وإدارة «تاتش» رفض نقل مقرها إلى منطقة الشياح، لأسباب أمنية، متذرعاً بأن المقر الجديد للشركة سيكون «تحت رحمة حزب الله». وعندما قيل له إن المبنى المستأجر لا يبعد سوى مئات الأمتار عن مبنى شركة «ألفا»، أجاب بأن مبنى «ألفا» يقع في عمق المناطق المسيحية، وأن مبنى كاسبايان أقرب منه إلى الضاحية الجنوبية؛ لكن يبدو أن «فويا حزب الله» ليست وحدها الدافع لـ «إهداء» صاحب المبنى أكثر من 15 مليون دولار من الاموال العامة، وإهدار مبالغ إضافية من خزينة الدولة في صفقة جديدة. فحرب يضع نصب عينيه عدداً من المواقع داخل الشركة، يريد أن يستحوذ عليها فريقه السياسي، لأسباب انتخابية (تعيين موظفين) أو أمنية، تبدأ من «داتا الاتصالات»، وصولاً إلى المحكمة الدولية. يجري ذلك على عتبة إجراء مناقصة لتشغيل شبكتي الخلوي، مع ما يعنيه ذلك من فرصة للسياسيين تتيج لهم فرض شروطهم على الشركات، للتوظيف وفتح أبواب الاستفادة المنصرين... وهنا بيت القصيد.